مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018

.OEB Univ. Publish. Co

الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي

– دراسة تحليلية خلال الفترة(2012–2016)–

Algerian economy between the oil crisis and the inevitability of economic diversification -Analytical study during the period (2012-2016)-.

هيبة الله أوريسي،جامعة تبسة،الجزائر.

h.ourici12@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2018/02/21)، تاريخ التقييم:(2018/03/11)،تاريخ القبول:(2018/05/17)

ملخص :

يهدف المقال إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري وتحليله خلال الفترة (2012–2016) التي شهدت انهيارات متتالية لأسعار النفط بداية من السداسي الأخير لسنة 2014، وهذا الانهيار أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر التي تعتمد مداخيلها على القطاع النفطي بشكل كبير، وتحليل أثر هذا الانخفاض على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى دراسة مؤشر التنويع الاقتصادي عن طريق حساب معادلة "هيرفندال–هيرشمان" وإسقاط المعادلة على بعض المتغيرات الكلية، حيث خلصت الدراسة على هناك ضعف كبير في مؤشرات التنويع في الاقتصاد الجزائري. **الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الجزائري، معادلة "هيرفندال–هيرشمان"، مؤشرات التنويع الاقتصادي.

Abstract :

The article aims at shedding light on the Algerian economy and its analysis during the period (2012-2016), which witnessed successive collapses of oil prices starting from the last six of 2014, and this collapse led to the worsening economic situation in Algeria, which relies heavily on the oil sector. The decline in some macroeconomic indicators, in addition to the study of the economic diversification index by calculating the "Herfindahl-Hirschman" equation and the drop of the equation on some macro variables. The study concluded that there is a large weakness in the indicators of diversification in the Algerian economy.

Keywords: Algerian economy, "Herfindahl-Hirschman"equation, indicators of economic diversification.

مقدمة:

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول أو المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي، حيث كانت ولا زالت نتائجه تشوه الهياكل الاقتصادية في الدول المتخلفة، والذي أدى إلى انحراف المسار التنموي للعديد من هذه الاقتصاديات، فإن التخصص المفرط في الإنتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد القومي، قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر، وأن قطاع الخدمات يتركز في السياحة مثلا، فيما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد دون الأنماط الأخرى للتنمية ويتخصص في نشاطات محددة كقطاع المحروقات، ولقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وهو ما يترجمه ضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروعه المختلفة، وعليه ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، وبالتالي عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني أمر أكثر من ضروري.

وعليه تهدف الدراسة للبحث في ماهية التنويع الاقتصادي وأهميته في الخروج من تداعيات الأزمة النفطية، من خلال تحليل لواقع الاقتصاد الجزائري وأثار هذا الانخفاض في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى حساب بعض المؤشرات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وحسابه عن طريق مؤشر التنوع "هيرفندال–هيرشمان".

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية المقال من خلال التساؤل التالي:

هل هناك تنويع اقتصادي في الجزائر رغم تعدد مجلاته؟

من خلال الإشكالية الرئيسة السابقة، ومحاولة للإلمام بجوانب الموضوع تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما هي مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال حساب مؤشراته؟

من أجل الإجابة عن تساؤلات البحث تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي.

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012-2016)

ثالثا: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر (عرض وتحليل لأهم المؤشرات).

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي.

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

1 - تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك **التنويع الأفقي** الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، **والتنويع الرأسي** الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة. (الخطيب،2014، ص5)، من ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (مرزوك، 2013، ص8). وبمعنى آخر التنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية."(حمزة ،2014، ص57)

كما يعرف التنويع على أنه:" إمساك أو اختيار تشكيلة من الموجودات تهدف إلى تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المرد ودية."(ماليك،2013، ص5)

ويعرف على أنه:"سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن

أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية" (لزعر،2014، ص7).

فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنويع إلى الصادرات، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها(Hvidt,2013, p4)

بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

2 – مستويات التنويع الاقتصادي:

وعلى صعيد مستويات التنويع الاقتصادي، يمكن التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في ما يلي: (طبايبية، 2008، ص437).

– **تنويع الإنتاج:** على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية/التحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد كالزمن، الحيز أو القطاع، المؤسسة، التكنولوجيا، البيئة والسلوك.

– **تنويع التجارة الخارجية:** إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين (الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات)، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة ؟ فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012-2016): في إطار اتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2017 تعهدت الجزائر بخفض كميات الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يوميا بما يمثل 4.6% من إجمالي إنتاجها المرجعي "مستوى الإنتاج المسجل في أكتوبر2016"، ومن المتوقع أن يسهم الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق في دعم الصادرات والإيرادات الهيدروكربونية التي تأثرت خلال السنوات الماضية جراء تراجع الأسعار العالمية وهو ما أثر بشكل كبير على أوضاع السيولة المحلية وعلى قيمة العملة المحلية ومستويات النشاط الاقتصادي.

تركز الحكومة جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في هذا الإطار تمكنت بعض القطاعات غير الهيدروكربونية مدن تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية.(التقرير العربي الموحد 2017، ص21)

- واقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر جزئيا خلال عام 2017 بجهود الانضباط المالي وبالخفض المتوقع لمستويات إنتاج النفط، إلا أن النشاط الاقتصادي وجد دعما بفعل النمو معتدل الوتيرة للقطاعات غير النفطية، في المقابل من المتوقع تحسن أكبر للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2018 في ظل تحسن الإيرادات النفطية وظهور بوادر إيجابية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودخول عدد من مشروعات الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج، وعليه من المتوقع تحقيق الاقتصاد الجزائري لنمو بحدود 2.5 % العام الجاري و3.0 % العام المقبل. (التقرير العربي الموحد 2017، ص22).

والجدول رقم (1) يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري **(أنظر الملاحق)**، من الجدول رقم يتضح جليا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية حيث انخفضت معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد، وبسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السداسي الأخير لسنة 2014، تمكنت الجزائر من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3.9 % في عام 2016، وبلغ عجز الموازنة 15.7% في عام 2015 لكنه تحسن إلى نسبة 13.2% في عام 2016 بسبب انتعاش طفيف في أسعار النفط، وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنوعاً في صادراتها حيث تشكل الصادرات النفطية 94% من صادراتها وبالتالي بدأت الرغبة في التوجه نحو تلك السياسة التقشفية منذ منتصف عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً وأثر ذلك بشكل سلبي علي الإيرادات العامة ما تسبب في تزايد عجز الموازنة العامة حتى وصل إلي 11 مليار دولار في موازنة عام

2017، وتراجعت الإيرادات النفطية بصورة حادة لتصل لأقل من 20 مليار دولار عام 2016 مقارنة بما يقرب من نحو 50 مليار دولار عام 2012.

ثالثا: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر (عرض وتحليل لأهم المؤشرات): يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال– هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي (ممدوح عوض الخطيب، ص9)، لذلك سأكتفي في هذا المقال على تطبيق معامل هيرفندال– هيرشمان، فلتقييم الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي سوف نقوم بتتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال– هيرشمان.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضاً عديدة، ومنها:" الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل.."

– التنويع في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

ويعرف معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة التا

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات.

x_i : قيمة المتغير في النشاط (i).

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر والواحد بمعنى ($0 \leq H \leq 1$)، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

قد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معيارا لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركز في الصادرات.

كما قام المعهد العربي للتخطيط سنة 2012، بدراسة وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية من خلال ثلاث عناصر هي:

– مقدار إسهام القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (صناعة وتصنيع، زراعة وخدمات).

– تركز وتنوع الصادرات من خلال التطرق إلى التجارة الخارجية.

– الإيرادات العامة من خلال تقسيمها إلى إيرادات بترولية وإيرادات ضريبة ومدى مساهمتها في مداخيل الدولة.

وهذه الدراسة تمت بتقسيم الدول العربية إلى قسمين: دول نفطية ودول غير نفطية وأسفرت النتائج على أن الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الدول العربية لتنويع اقتصادياتها بهدف الحد من الاعتماد على بعض الموارد الأولية والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الإستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة، وباستثناء بعض الدول القليلة، فإن تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات الريع سواء البترولي أو غيره لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب.

– التنويع في النشاطات الإنتاجية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي):

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على الأنشطة الإنتاجية ومعرفة نسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012–2016)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) (أنظر الملاحق).

من الجدول رقم (2) يتضح لنا تغيرات نسب مساهمة الأنشطة الإنتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال السنوات (2000–2016)، فبالنسبة لقطاع الزراعة نلاحظ تزايد نسبة مساهمتها في الناتج من سنة إلى أخرى ولكن بوتيرة منخفضة من 8.79% سنة 2000 إلى 12.77% سنة 2016، أما بالنسبة للصناعات الإستخراجية والتي تعتمد أساسا على استخراج النفط والمعادن الأخرى فكانت مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى فكانت نسبتها 43.33% سنة 2000، ولكنها وبتأثير الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014 انخفضت بشكل ملحوظ إلى 16.58% سنة 2016، وبالنسبة إلى قطاع الصناعات التحويلية أو "التصنيع" الذي يعتبر عصب القطاعات الاقتصادية فنسبة مساهمته متواضعة جدا مقارنة بالصناعات الإستخراجية وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري يستهلك كثيرا أكثر مما يصنع، وللتخفيف من حدة الأزمة والتوجه نحو التنويع

والتصنيع، قامت الحكومة بإطلاق إستراتيجية صناعية جديدة لرد الاعتبار لهذا القطاع المهمش منذ سنوات، أما باقي القطاعات الإنتاجية نسبها متقاربة خلال سنوات الدراسة وتتزايد بوتيرة منخفضة.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري تم حساب مؤشر "هيرفندال- هيرشمان" من خلال المعادلة السابقة وبالاستعانة ببرنامج الإكسيل للناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة وبالأسعار الجارية ، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

جدول رقم (3): مؤشر"هيرفندال- هيرشمان" للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 -2016)

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وعلى صيغة معادلة هيرفندال- هيرشمان "H-H"و برنامج "Excel"

من خلال حساب قيمة المؤشر والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر في بداية سنوات الدراسة، حيث وفي سنة 2000 كانت قيمة المؤشر 0.27 وهي تعتبر منخفضة نوعا ما وارتفعت بعدها قيمة المؤشر سنة 2005 بقيمة 0.32، وهذه القيمة تفسرها الطفرة النفطية التي ساعدت على قيام الصناعات الإستخراجية وتصدير المحروقات الأمر الذي أدى إلى إهمال باقي القطاعات والتركيز على قطاع المحروقات واعتماد الريع البترولي كمصدر للدخل القومي، لكن ومن خلال الأزمات النفطية وتذبذب أسعار النفط وآخرها أزمة 2014، انخفضت كمية إنتاج النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، حاولت الجزائر في هذا الوضع التوجه نحو تنويع مصادر الدخل من خلال باقي القطاعات الاقتصادية وهو ما تأكده نتائج المؤشر خلال 2014، 2015، 2016 بقيمة "0.14 ، 0.11، 0.10"، وهذه القيم تقترب من الصفر وتثبت التوجه نحو مساهمة جميع القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة، ولكن هل فعلا يعتبر الاقتصاد الجزائري متنوعا أم هناك سبب آخر لانخفاض مؤشر التنويع؟

بالرجوع للجدول السابق نلاحظ أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان يحسب من خلال نسب مساهمة

السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
H-H	0.27	0.32	0.21	0.20	0.17	0.14	0.11	0.10

كل قطاع من القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(X_i/X)، وهذا يعني أن قيمة هذا المؤشر تخضع لتغيرات نسب مساهمة مختلف القطاعات، ففي السنوات 2014، 2015، 2016، من جراء تداعيات الأزمة النفطية انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط من 99.6 دولار/للبرميل إلى 44.24 دولار/للبرميل، ويمكن إثبات مدى ارتباط مؤشر هيرفندال-هيرشمان بتغيرات أسعار النفط من خلال مقارنة معدل تغير المؤشر مع معدل التغير في أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4): معدل نمو مؤشر هيرفندال هيرشمان ومعدل نمو أسعار النفط خلال الفترة (2016-2000)

السنوات	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H-H	0.27	0.32	0.21	0.20	0.17	0.14	0.11	0.10
معدل نمو مؤشر H- H (%)	/	18.51	-34.38	-4.76	-15	-17.65	-21.43	-9.09
أسعار النفط*	29	54	80	111.5	109.5	99.6	52.8	44.28
معدل نمو أسعار النفط (%)	/	86.21	48.15	39.38	-1.79	-9.04	-46.99	-16.14

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel"

* التقرير الإحصائي السنوي للمنظمة العربية المصدرة للبترول 2017.

ولتوضيح أكثر للعلاقة بين المتغيرين الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1): معدل نمو مؤشر ومعدل نمو أسعار النفط في الجزائر (%)

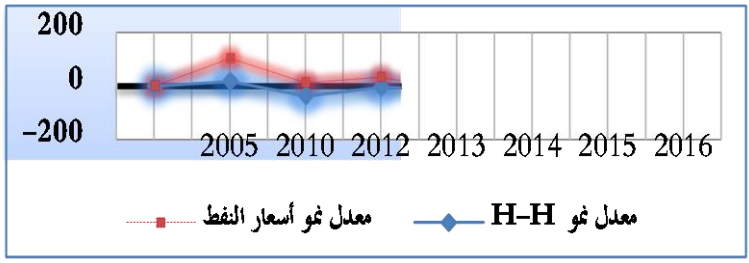

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ مدى حساسية مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتغيرات أسعار النفط خلال سنوات الدراسة، فهو ينخفض ويرتفع بانخفاض وارتفاع أسعار النفط، وعليه نستنتج أن هذا المؤشر يخضع لتغيرات أسعار النفط، وبالتالي لا يعطينا نتيجة دقيقة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، فانخفاض أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية وبالتالي انخفاض قيمة مؤشر التنويع، وهذا يعني تبعية القطاع الجزائري لقطاع المحروقات (قطاع الصناعات الإستخراجية) بنسبة كبيرة وهذا يدل على عدم وجود تنويع في الناتج الإجمالي في الجزائر.

أ- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار):

يقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء

تحت الإنشاء.(المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير العربي الموحد 2017، ص 281)، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر فان المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2011، 2014، 2016) وحسب نوع النشاط موزعة كما يوضحه الجدول رقم (5)، ومن الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية يختلف من سنة إلى أخرى حسب الخطة المالية والإستراتيجية للجزائر، ويختلف كذلك توزيع عدد المشاريع والمبالغ المخصصة لها من قطاع إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ففي سنة 2011 استحوذ قطاع النقل على العدد الأكبر من المشاريع بنسبة 56.17% من إجمالي عدد المشاريع، يليها قطاع البناء والصناعة بنسبة 17.52% و11.42% على الترتيب وتبقى نسب باقي النشاطات متواضعة، ومقارنة بقيمة المشاريع تستحوذ الصناعة على القيمة الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع بنسبة 42.12%، وفي سنة 2014 نلاحظ هيمنة قطاع الصناعة على النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع والقيمة المخصص بنسبة 57.45% من عدد المشاريع، و نسبة 68.55% من القيمة الإجمالية للمشاريع، أما سنة 2016 فكانت نسب عدد المشاريع متقاربة نوعا ما ويبقى القطاع الصناعي مستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشاريع، وبنسبة 60.74% من القيمة الإجمالية للمشاريع، وتبقى باقي القطاعات تستحوذ على أقل النسب بشكل متقارب.

ولقياس درجة التنويع في توزيع المشاريع الاستثمارية، رغم أن النتيجة واضحة المعالم نوعا ما إلا أنه يجب تأكيد هذه النتيجة من خلال حساب مؤشر هيرفندال –هيرشمان خلال سنوات الدراسة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6): مؤشر هيرفندال– هيرشمان للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2011–2016)

السنوات	2011	2014	2016
مؤشر H–H لعدد المشاريع	0.40	0.42	0.21
مؤشر H–H لقيمة المشاريع	0.29	0.55	0.43

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال حساب مؤشر التركز يتضح جليا عدم التنويع في تكوين رأس المال وفي توزيع المشاريع الاستثمارية على مختلف القطاعات في الجزائر ونلاحظ تركز معظم المشاريع والقيمة المخصصة لها في القطاع الصناعي مما يثبت استمرار الجزائر في الاعتماد على الصناعات الثقيلة وعدم الاستثمار في باقي القطاعات الإستراتيجية التي تملك فيها ميزة نسبية تمكنها من التخلي على مصادر الدخل الوحيد. رغم أن قيمة المؤشر انخفضت من 0.40 سنة 2011 إلى 0.21 سنة

2016 هذا من ناحية عدد المشاريع لتحاول توزيع المشاريع الاستثمارية بشكل أفضل على مختلف القطاعات إلا أنه من ناحية القيمة المخصصة للمشاريع ارتفعت من 0.29 سنة 2011 إلى 0.43 سنة 2016 لتبرهن هذه القيمة تركز الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة بشكل كبير.

1- التنويع في الإيرادات الحكومية وفي العمالة:

من المؤشرات التي تقيس درجة التنوع أو التركز في اقتصاد دولة ما بالإضافة إلى ما تم دراسته، نجد أيضا التنوع في الإيرادات الحكومية ومدى اعتماد الدولة على قطاعات مختلفة لتنويع إيراداتها، بالإضافة إلى مؤشر التنويع في قوة العمل أو العمالة وعد تكزها في قطاع أو نشاط معين.

أ - التنويع في الإيرادات الحكومية:

الجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات الحكومية في الجزائر:

جدول رقم (6): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

الإيرادات / السنوات	الإيرادات النفطية *(%)	الإيرادات الضريبية (%)	الإيرادات الأخرى** (%)	مجموع الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)
2012	66	30.1	3.9	81.743/%100
2013	61.9	34.0	4.1	76.637/%100
2014	57.9	37.4	4.7	70.989/%100
2015	46.5	46.1	7.4	50.794/%100
2016	35.3	48.1	16.6	46.062/%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد للسنوات (2015-2016)،

حيث: * الإيرادات النفطية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي

**: من حساب الباحثة.

من الجدول نلاحظ أن الهيكل الإجمالي الإيرادات العامة يتميز باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع النفط والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية في الدول النفطية كالجزائر والذي يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات النفطية، حيث تجاوزت مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في الجزائر نسبة 60 % فتراوحت هذه النسبة بين 66% و35%.

ولمعرفة درجة تنوع الإيرادات الحكومية سنقوم بحساب مؤشر H-H خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7): مؤشر هيرفندال- هيرشمان للإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H-H	0.35	0.31	0.27	0.19	0.10

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من الجدول يتضح قيمة المؤشر التي تتراوح بين 0.35 و0.19 والذي يؤكد عدم تنوع الإيرادات الحكومية في الجزائر حيث كانت قيمة المؤشر في انخفاض تنازلي من 0.35 إلى 0.10، فهل هذا يعني أنه هناك تنويع في الإيرادات الحكومية في الجزائر؟ الإجابة تقول أن الإيرادات الحكومية الجزائرية كذلك حساسة لأسعار النفط ففي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار النفط كانت الإيرادات النفطية منخفضة فانخفض المؤشر من خلالها، وبصفة عامة إذا كانت الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية في الجزائر، فالضرائب هي أهم مصدر للإيرادات الحكومية في الدول الغير نفطية، أما في الجزائر فلا تمثل الضرائب سوى نسبة قليلة في الإيرادات المالية، نظرا لاعتمادها على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة، ويمكن القول أنه لا يوجد تنويع في الإيرادات في الجزائر.

أ - التنويع في العمالة:

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8): توزيع نسبة العمالة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015):

الإيرادات / السنوات	قطاع الزراعة(%)	قطاع الصناعة(%)	قطاع الخدمات(%)	القوة العاملة كنسبة مئوية من ∑السكان
2010	11.7	33.1	55.2	42.2
2012	20.5	23.9	55.6	43.9
2013	20.1	31.6	48.3	32.2
2014	19.8	32.7	47.7	29.3
2015	19.6	32.5	47.7	43.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير العربي الموحد للسنوات (2014-2017).

من الجدول نلاحظ نسب قوة العمل حسب نوع النشاط موزعة بطريقة غير متساوية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر حيث استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من قوة العمل وهذه النسبة محصورة بين 47.7% و 55.6 % خلال سنوات الدراسة، ولمعرفة تنوع العمالة في سوف نقوم بحساب مؤشر التنوع الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (9): مؤشر هيرفندال- هيرشمان للعمالة في الجزائر، تونس ومصر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2012	2013	2014	2015
مؤشر H-H	0.18	0.15	0.08	0.08	0.08

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال حساب قيمة المؤشر والموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود تنويع في توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر، رغم أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الأكبر من قوة العمل إلا أن أنها توزعت على باقي القطاعين بطريقة متساوية نوعا ما وهو الأمر الذي جعل قيمة المؤشر تنخفض خلال سنوات الدراسة.

2 - **التنويع في الصادرات والواردات:**

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية "الصادرات والواردات"،إذ إن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على التنويع في التجارة الخارجية، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع في التجارة الخارجية مع التنويع في النشاطات الإنتاجية.(ممدوح عوض الخطيب، ص12).

أ - التنويع في الصادرات:

الجدول التالي يوضح مؤشرات تركز وتنوع الصادرات في الجزائر

جدول رقم (10): مؤشر تركز وتنوع الصادرات خلال الفترة (2000-2016).

المؤشر / السنوات	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة
2012	0.540	0.726	98
2013	0.541	0.733	95
2014	0.485	0.745	99

2015	0.485	0.783	91
2016	0.489	0.816	93

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الانكتاد على الموقع: تاريخ الاطلاع: 2018/03/14 على 14.17

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

من خلال القيم الموضحة في الجدول نلاحظ: من ناحية مؤشر تنوع الصادرات وبالنظر إلى عدد السلع المصدرة، نلاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر مع الثبات النسبي لهذه القيمة خلال سنوات الدراسة فكانت محصورة بين 0.783 و0.825، وهذا راجع لارتفاع نسبة مساهمة النفط في إجمالي صادراتها.

ب – التنويع في الواردات:

يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، ولتقييم مدى تحقيق تنوع الواردات في الجزائر تم الاعتماد على إحصائيات الانكتاد كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11):مؤشر تركز وتنوع الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

المؤشر / السنوات	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المستوردة
2012	0.111	0.466	234
2013	0.093	0.454	237
2014	0.077	0.428	238
2015	0.069	0.391	236
2016	0.060	0.388	237

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الانكتاد على الموقع: تاريخ الاطلاع: 2018/03/19 على 18.45

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

من خلال القيم الموضحة في الجدول نلاحظ انخفاض قيمة مؤشر التركز في الجزائر بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى تقارب وثبات نسبي لعدد السلع المستوردة، وهذا يعني عدم حدوث تغيرات واضحة في تنويع الواردات، وبشكل عام فإن الواردات مركزة في فئات محددة وغير متنوعة وهذا يؤكده ارتفاع مؤشر التنوع (كلما اقترب من الواحد لم يمك هناك تنوع)، فقيم مؤشر التركز كانت محصورة بين (0.11 و0.06) وهي منخفضة، أما مؤشر التنوع فقيمته كانت محصورة بين (0.46 و0.38) وهي مرتفعة نوعا ما مقارنة بقيم مؤشر التركز.

المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي:

انطلاقاً مما سبق يتضح أن مفهوم التنويع الاقتصادي لا يقتصر على التنويع في مصادر الدخل أو بنية الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يتعداه إلى إحداث تنويع في بنية الصادرات وواردات الدولة والعمالة، لذلك يمكن اعتبار التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر حدوثه على إجراء تغييرات في بنية الدخل والإنتاج، ولتقدير المؤشر الإجمالي للتنويع الاقتصادي سوف نقوم بأخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات الستة التي تم دراستها وهي :الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات الحكومية، والعمالة، ويعد هذا المؤشر المركب مقياسا مرضيا للتنويع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي، وإنما لشموله لستة أبعاد متداخلة (ممدوح عوض الخطيب، ص20)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

السنوات / مؤشر الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H-H المركب	0.382	0.349	0.347	0.310	0.322

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على معطيات الجداول السابقة وبالاستعانة ببرنامج "Excel".

من خلال ما تم تم دراسته في المؤشرات ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضعف في درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بأبعاده المختلفة بالإضافة إلى تباين قيم المؤشر بين الارتفاع والانخفاض ما يبرهن عدم وجود رؤية إستراتيجية وتوجه حقيقي نحو التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتباط الاقتصاديات بأسعار النفط العالمية وقيمة الدعم على هذه المواد.

خاتمة:

انخفضت أسعار النفط بشكل كبير وبأكثر من النصف من قيمتها، ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2014 حتى الآن، وتعتبر الجزائر من الدول الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل، وأن سعر النفط خاضع لهزات وتغيرات موسمية، مما يؤثر على التوازنات المالية للبلد، ولأن الاقتصاد الجزائري مرتبط كليا بإنتاج وتصدير النفط والغاز، عرفت إيرادات قطاع المحروقات انخفاضا مفاجئا أثر على سياسة التنمية سنة 2014، وبتأثيرات الأزمة فقدت نحو40% من الإيرادات المتوقعة سنة 2015، كما سجلت نفس النسبة لسنة

2016، لذا يمكن القول أن الأمر يتعلق بمشاكل هيكلية كبيرة تستدعي تغيير سياسات التنمية اعتمادا على مصادر دخل متنوعة وإعطاء أهمية لباقي القطاعات الاقتصادية في برامج التنمية، وبناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها:

– أن الاقتصاد الجزائري ريعي وأن أسعار النفط تتميز بالموسمية والتقلبات المفاجئة مما يجعل الاقتصاد الوطني رهين هذه التقلبات التي تؤثر سلبا على هيكل الاقتصاد وعلى التوازنات الاقتصادية الكلية.

– الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي الدخل غير متنوع يعتمد في نفقاته ومداخيله على إيرادات قطاع المحروقات التي تمثل 97 % من إجمالي الدخل الوطني.

– الذي يساعد الجزائر من الخروج من مصادر الدخل الوحيد واستغلال مواردها الطبيعية استغلالا أمثلا ويحمي الاقتصاد الوطني من الوقوع في الأزمات والصدمات الخارجية، هو التنويع الاقتصادي الذي يعتبر عملية إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني

– في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية تملك الجزائر عدة مزايا نسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية ما يمكنها من بناء اقتصاد صلب ومتنوع المداخيل إضافة إلى دخل قطاع المحروقات.

– في دراسة وحساب مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال "مؤشر هيرفندال–هيرشمان" لاحظنا غياب تام للتنويع في الجزائر بالإضافة إلى ارتباط مؤشرات التنويع بأسعار النفط الأمر الذي حال دون الحصول على نتائج دقيقة.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– الخطيب، ممدوح عوض.(2014).التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض.

– لافي مرزوك، عاطف.(2013).التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي "مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 24، جامعة البصرة، العراق.

– مكي حمزة، عباس.لافي مرزوك،عاطف.(2014).التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن،العدد 31، جامعة الكوفة،العراق.

– ماليك، غالية.(2012–2013).أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية "دراسة تطبيقية على مجموعة من الأسواق المالية خلال الفترة 2010–2013، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة.

– لزعر ،محمد أمين.(2014).سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط، البرنامج التدريبي الكويت،على الموقع:

http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=3

– طبايبية، سليمة.لرباع، الهادي.(2008)."التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، المؤتمر العلمي الدولي:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس،سطيف.

– التقرير العربي الموحد.(2017). صندوق النقد العربي.

– المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير العربي الموحد.(2017).

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Martin. Hvidt .(2013) ." Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends " Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London.